- DSF

المملكة المغربية
الـوزير الأول

بسم الله الرحمان الرحيم

الرباط في : 7 شعبان 1431
الموافق : ل 20 يوليوز 2010

منشور رقم: 7/2010

Ministère de l'Économie et des Finances
Secrétariat Général
N° E/ 10077
Date 27 JUIL. 2010

DNDP

إلى
السيدين وزيري الدولة والسيدات
والسادة الوزراء وكتاب الدولة والمندوبين السامين
والمندوب العام

الموضوع : إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2011.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، يتم تحضير مشروع قانون المالية لسنة 2011 في إطار مناخ عالمي لازال يشكو من الهشاشة رغم بروز بوادر الانتعاش الاقتصادي حيث من المنتظر أن يصل معدل النمو العالمي إلى 4,6 % خلال السنة الحالية بفضل دينامية البلدان الصاعدة أساسا.

فيما لن يتعدى مستوى النمو نسبة 1% لدى دول الاتحاد الأوروبي التي تعد من بين أهم شركائنا الاقتصاديين، وذلك بفعل استمرار مظاهر الأزمة التي دفعت أغلب هذه الدول إلى اتخاذ إجراءات تقشفية لإعادة توازن ماليتها العمومية.

كما يتم إعداد مشروع هذا القانون في سياق يتسم بارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية وبتقلص سعر صرف الاورو مقارنة مع الدولار الأمريكي.

ولابد من الإشارة أن من شأن هذه العوامل غير المطمئنة أن تزيد انعكاساتها السلبية على ميزاننا التجاري ومدخراتنا من العملة الصعبة وأيضا على مكونات الميزانية العامة للدولة.

وعلى الرغم من هذه الظروف، فقد تمكنت بلادنا من حصر تداعيات الأزمة العالمية على الاقتصاد الوطني بفضل السياسات الاقتصادية الجريئة التي تم إرساؤها على أرض الواقع ، مما مكن من دعم صلابة الروافد الأساسية لمسار النمو في بلادنا الذي يعتمد أساسا على الطلب الداخلي، وكذلك بفضل المقاربة النوعية التي تم إتباعها لتدبير الأزمة من خلال عمل لجنة اليقظة الإستراتيجية لتتبع الظرفية الاقتصادية الوطنية والعالمية وسن تدابير هادفة مكنت من دعم القطاعات المتضررة من الأزمة العالمية بهدف الحفاظ على مناصب الشغل وعلى القدرات الإنتاجية والتصديرية للبلاد .

وقد وجدت هذه السياسات صدى طيبا لدى المؤسسات الدولية والجهوية ولدى مؤسسات التنقيط المستقلة التي ما فتئت تشيد بالسياسة الحكومية المتبعة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، مما أدى إلى تحسين تصنيف بلادنا وإلى حصولها مؤخرا على "درجة الاستثمار" "Investment grade " في سلم التقويم الخاص بوكالة ستندار وبورس "standard & Poor's"، ما يؤكد رسوخ الثقة في اقتصاد بلادنا.

ومن المنتظر أن يصل معدل النمو خلال السنة الحالية إلى حوالي 4%
فيما سيبقى مستوى التضخم دون 2 % ونسبة البطالة في مستويات مستقرة.

وتحصينا لمكامن القوة ولمكتسبات بلادنا في المجال الاقتصادي، ستعمل الحكومة على مواصلة التدبير الفعال لانعكاسات الأزمة العالمية والتصدي لتداعياتها أخذا بعين الاعتبار المستجدات المتمثلة في تباطؤ نسبة النمو لدى شركائنا الرئيسيين وفي تقلص الهوامش المتوفرة لدينا، ما يستلزم التسلح بالمزيد من اليقظة والحذر في سياستنا الموازنية مع التركيز على الأولويات ومواصلة وترسيخ مناعة اقتصادنا والرفع من قدرته على التأقلم مع تغيرات الظرفية الداخلية والخارجية.

وامتدادا لهذه التطورات، سيتميز مشروع قانون المالية لسنة 2011 بإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العمومي، بما في ذلك التحويلات الموجهة إلى المؤسسات العمومية، قصد توفير هامش للتدخل المالي يمكننا من مواصلة الالتزام باختياراتنا الإستراتيجية المتمثلة في سياسة الإصلاحات الهيكلية والاوراش الكبرى التي تروم تقوية دعامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع الحفاظ على استقرار التوازنات الاقتصادية والمالية الأساسية.

وفي هذا الإطار، وتنفيذا للتوجيهات السامية لجلالة الملك نصره الله، يتوخى هذا المشروع مواصلة تفعيل البرنامج الحكومي، انسجاما مع الآفاق المستقبلية للعمل الحكومي التي كان لي شرف تقديمها أمام البرلمان خلال شهر مايو المنصرم. تلك المبادرة التي تأتي في سياق التزامنا السياسي الرامي إلى تأصيل التقاليد الديمقراطية في الحياة السياسية المغربية، نظرا للتقدير الذي تكنه الحكومة للمؤسسة التشريعية، وللرغبة في دعم آليات الحوار الهادف والتواصل

البناء بين الحكومة والبرلمان كمؤسستين تربطهما علاقات دستورية وسياسية واضحة، وتفاعل إيجابي يعطي لمجالات التشريع والرقابة أبعادا ديمقراطية حقيقية في تنسيق تام مع مكونات الأغلبية، وفي إنصات لمواقف المعارضة والاستجابة لملاحظاتها.

وهكذا، يتوخى هذا المشروع مواصلة دعم وتيرة النمو والتشغيل عبر الحفاظ على دينامية الاستثمار العمومي والخاص، وتطوير الصادرات، وتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال تأمين توزيع أكثر إنصافا لثمار التنمية مع التركيز على تثمين الموارد البشرية وتوسيع ولوج التجهيزات والخدمات الأساسية على مستوى التعليم والصحة والسكن وتقليص الفوارق الجهوية، في أفق الاستعداد لمشروع الجهوية الموسعة التي نادى بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

وانطلاقا من هذه المرتكزات، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2011 سيتمحور حول الأولويات الرئيسية التالية:

أولا: دعم وتيرة النمو والتشغيل بالاعتماد على مواصلة الجهود الاستثمارية التي تقوم بها كل من الدولة والجماعات المحلية والمنشآت العامة لإنجاز الاوراش الكبرى المهيكلة.

كما ستتواصل الجهود من أجل تحفيز القطاع الخاص على المزيد من الاستثمار، وذلك بالعمل على توفير الشروط اللازمة لتشجيع المبادرات الخاصة من خلال تفعيل الاستراتيجيات القطاعية وتنويع مصادر النمو وتأمين ظروف التمويل الملائمة وايلاء عناية خاصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

ثانيا: استكمال مسلسل الإصلاحات الهيكلية والقطاعية بهدف الرفع من جاذبية وتنافسية الاقتصاد الوطني وتقوية مناعته ومنحه المزيد من المرونة والفعالية.

وتغطي هذه الاستراتيجيات معظم مجالات النشاط الاقتصادي الوطني إضافة إلى المخططات التي تم اعتمادها مؤخرا في مجالي اللوجستيك والطاقات المتجددة.

ثالثا : تثبيت الركائز الأساسية للميثاق الاجتماعي من خلال مواصلة الإصلاحات الاجتماعية وتفعيل الاستراتيجيات والتدابير المندمجة والمتكاملة التي تروم تثمين العنصر البشري، وإنعاش فرص الشغل للتقليص من معدل البطالة، وحماية القدرة الشرائية، وإطلاق آليات جديدة للتضامن والإنصاف لفائدة ذوي الدخل المحدود والفئات المعوزة، من خلال تيسير ولوجها إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتعزيز برامج محاربة الفقر والإقصاء والهشاشة، مع إيلاء عناية خاصة للعالم القروي والمناطق الجبلية الأكثر خصاصا، وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل بما يمكن من تحسين مستوى المعيشة وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى.

رابعا: توفير الشروط اللازمة لتأمين استقرار المكونات الأساسية للتوازنات الماكرواقتصادية الكفيلة بضمان نسبة نمو مرتفعة ومستدامة لتعزيز الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين، خاصة منهم المستثمرين، وذلك من أجل التحكم في عجز الميزانية ونسبة التضخم ومواصلة التدبير الحذر للمديونية، في إطار

سياسة مالية ملائمة للمساهمة في حصر الآثار السلبية المرتبطة بعجز ميزان الأداءات.

إن الاستجابة الملائمة للأولويات المحددة أعلاه تقتضي عند صياغة مشروع قانون المالية بلوغ الأهداف التالية:

- تحقيق معدل نمو يبلغ حوالي 5 % ونسبة تضخم في حدود 2 %؛
- تقليص عجز ميزان الأداءات؛
- حصر عجز الميزانية في 3,5% من الناتج الداخلي الخام؛
- مواصلة دعم المواد الأساسية مع التحكم في نفقات المقاصة، بما يمكن من حصر عجز الميزانية في المستوى المحدد، مع تسريع وتيرة إصلاح هذا النظام عبر توسيع دائرة المستفيدين من البرامج التي تستهدف الفئات المعوزة (برنامج "تيسير" للدعم النقدي المباشر المشروط بالتمدرس، ونظام المساعدة الطبية لتحسين ولوج المواطنين إلى العلاج والتخفيف من تكاليفه، .....).

إن تحقيق هذه الأهداف في ظل التحملات الناتجة عن كتلة الأجور ونفقات المقاصة وكذا متطلبات تفعيل الالتزامات الحكومية المرتبطة بإنجاز الاوراش الكبرى وتفعيل الاستراتيجيات القطاعية، يستدعي تقليص النفقات والعمل على تعزيز المداخيل العمومية عبر البحث عن موارد إضافية والتقليص من النفقات الجبائية.

واعتبارا لهذه المستلزمات، وللضرورة الملحة للتحكم في توازنات المالية العامة، فإن مقترحاتكم في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2011، يجب أن تخضع للضوابط الأساسية التالية:

1- التحكم في كتلة الأجور مع الاقتصار على إحداث المناصب المالية في حدود العدد الإجمالي للمناصب الشاغرة على إثر الإحالة على التقاعد، وذلك قصد حصر هذه النفقات في مستوى لا يتجاوز 10,3% من الناتج الداخلي الخام؛

2- ترشيد نمط عيش الإدارة من خلال تخفيض نفقات التسيير بما يناهز 10%. ويندرج ضمن هذا الإطار:

- تخفيض نفقات اقتناء وكراء سيارات المصلحة وكذا النفقات المرتبطة بحظيرة سيارات الدولة؛
- عقلنة وترشيد مساطر المشتريات العمومية وكراء البنايات؛
- تقليص نفقات خدمات المواصلات اللاسلكية، وذلك عبر اللجوء إلى الخدمات البديلة والتكنولوجيات الحديثة؛
- تقليص نفقات الإيواء والفندقة والإطعام ومصاريف الاستقبال؛
- عقلنة المهام بالخارج وتقليص عدد المنتدبين للقيام بمختلف المأموريات أو المؤتمرات أو التظاهرات الدولية، وذلك في إطار مقاربة تتوخى الفعالية وترتكز على النتائج بما يضمن لبلادنا أحسن تمثيلا وإشعاعا في مختلف المنتديات الدولية؛

- العدول عن برمجة بنايات ومساكن إدارية جديدة.
- عقلنة وترشيد النفقات المتعلقة بالدراسات في إطار تصور متكامل لتحديد الأهداف والنتائج المتوخاة من هذه الدراسات.

3-تقليص النفقات المتعلقة بالمنشآت العامة من خلال:

- تطبيق نفس المقاربة المعتمدة بالنسبة للميزانية العامة على هذه المنشآت؛
- العدول عن إحداث منشآت عامة جديدة؛
- ربط التحويلات لفائدتها بوتيرة الإنجاز الفعلي للبرامج الاستثمارية الموكولة إليها.

وانطلاقا من التوجيهات الواردة أعلاه؛ تم وضع الخطوط العريضة للموارد والنفقات برسم مشروع قانون المالية 2011، حيث تم تحديد الأغلفة المالية القصوى المتعلقة بالقطاعات التي تشرفون عليها في الوثيقة طيه فيما يخص نفقات المعدات والنفقات المختلفة ونفقات الاستثمار.

كما تجدون رفقته الجدول الزمني للاجتماعات المزمع عقدها للأغلفة المالية المذكورة. ولهذا الغرض يتعين دعوة ممثلي إدارتكم لحضور هذه الاجتماعات.

لذا، فالمرجو منكم إرسال مقترحاتكم في هذا الشأن إلى مديرية الميزانية قبل تاريخ 23 غشت 2010 على أقصى تقدير، مع العمل على مد المندوبية السامية للتخطيط بنسخة من المقترحات المتعلقة بميزانية الاستثمار، والتقيد

بالجدول الزمني المذكور أعلاه حتى يتسنى تقديم مشروع قانون المالية للبرلمان في الآجال الدستورية المحددة في القانون التنظيمي لقانون المالية.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات

والـــــســـــلام.

الـــوزيـــر الأول

عبـــــاس الفاســـــــي

المملكة المغربية
***
وزارة الاقتصاد والمالية
- مديرية الميزانية -

إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2011
الجدول الزمني لاجتماعات اللجن المكلفة بدراسة برمجة مشروع الميزانية

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	تاريخ الاجتماع	الساعة
الصناعة والتجارة	2010/08/30	10:00
الداخلية(الإدارة المركزية)	2010/08/30	10:00
التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي	2010/08/30	10:00
التجهيز والنقل	2010/08/30	10:00
التشغيل	2010/08/30	13:00
السياحة	2010/08/30	13:00
العلاقة مع البرلمان	2010/08/30	13:00
التكنولوجيات الحديثة	2010/08/30	13:00
مجلس المستشارين	2010/08/30	15:00
الإسكان والتعمير والتنمية المجالية	2010/08/31	10:00
الفلاحة	2010/08/31	10:00
التكوين المهني	2010/08/31	10:00
الصيد البحري	2010/08/31	10:00
العدل	2010/08/31	10:00
الثقافة	2010/08/31	13:00
التخطيط	2010/08/31	13:00
تحديث القطاعات العامة	2010/08/31	13:00
الأمانة العامة للحكومة	2010/08/31	15:00
التعليم المدرسي	2010/09/01	10:00
المديرية العامة للأمن الوطني	2010/09/01	10:00
الصناعة التقليدية	2010/09/01	10:00
المياه والغابات ومحاربة التصحر	2010/09/01	10:00
الطاقة والمعادن	2010/09/01	13:00
الشباب والرياضة	2010/09/01	13:00
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	2010/09/01	13:00
الوزارة الأولى	2010/09/01	15:00

الاتصال	2010/09/02	10:00
الاقتصاد والمالية	2010/09/02	10:00
الصحة	2010/09/02	10:00
الشؤون الخارجية والتعاون	2010/09/02	13:00
الشؤون الاقتصادية والعامة	**2010/09/02**	**13:00**
قطاع الماء والبيئة	**2010/09/02**	**13:00**
مجلس النواب	2010/09/02	15:00
إدارة الدفاع الوطني	2010/09/03	10:00
التجارة الخارجية	**2010/09/03**	**10:00**
القوات المساعدة	2010/09/03	15:00
التنمية المجالية والأسرة والتضامن	2010/09/06	10:00
الأوقاف والشؤون الإسلامية	2010/09/06	10:00
مديرية مراقبة التراب الوطني	2010/09/06	13:00
الجالية المغربية المقيمة بالخارج	2010/09/06	15:00
المحاكم المالية	2010/09/07	10:00
إدارة السجون وإعادة الإدماج	2010/09/07	13:00